التراث العربي

المخطوط بين ماضيه وحاضره

د. جورج ميخائيل كرباج

لم تعرف البشرية ، عبر تاريخها القديم ، أمة غنية بانتاجها المخطوط ، وشغوفة بالعلم والمعرفة ،وحريصة على اقتناء الكتب مثلما عرفت أمة العرب . فقد قدمت هذه الأمة من المعارف والعلوم والفنون ، من خلال مصنفاتها الغزيرة ، مايدعو فعلا الى العجب والاعجاب ، ويلقي على كواهل الجيل العربي المعاصر مسؤوليات ضخمة حيال احياء هذه المصنفات ،فهل تتساعد هذه الكواهل فيما بينها لتنهض بتلك المسؤوليات ، أم تظل متناحرة متنافرة أو مهملة سادرة ، فتترك ثروة الأجداد تتكفن أكثر فأكثر بغبار الاهمال، وتتدثر بدثار النسيان ، وتندثر تحت عوادي الزمان والانسان ؟

قد يبدو من المفيد والمثير معاً أن نكشف عن بريق تلك الثروة المخطوطة الهائلة ،ليرى الكثيرون قيمة تلك الثروة ومدى الجهد والجلَد والوقت الذي صرفه المصنفون العرب القدامى في سبيل تحقيقها . وليتحسسوا جيداً مدى التقصير والاهمال وسوء المعاملة التي لقيها ويلقاها التراث العربي المخطوط على أيدي وارثيه .

يقدر المشتغلون بالتراث عدد المخطوطات بحوالي ثلاثة ملايين مخطوطة متبقية حتى الآن من أصل بضعة ملايين كتبها العرب منذ لجوئهم الى التدوين في القرن الهجري الأول وحتى بعيد ظهور الطباعة .

واننا نتساءل مع الدكتور صلاح الدين المنجد : كم يكون عدد المصنفات العربية المخطوطة لو وصلت الينا كاملة قبل الفتن والثورات والحروب ، وقبل الجهل الذي أصابنا بضعة قرون ؟.. ان لدينا اليوم ثلاثة ملايين مخطوطة يمكننا أن نسقط مليوناً منها



على أنه مكرر ، فقد يوجد من الكتاب بسختان أو عشر نسخ ٠ ويمكننا أن نسقط مليوناً آخر على أنه ذو قيمة ضئيلة ، لا أصالة فيه قائم على النقل من الكتب التي ألفت من قبل ٠ يبقى عندنا مليون كتاب فيها خلاصة الحضارة العربية في مختلف ألوانها ووجوهها ، من القرن الثامن الى السابع عشر ٠ هل تستطيعون أن تتصوروا كم يقدم هذا المليون من المخطوطات من الأفكار لو قدم كل كتاب فكرة واحدة أصيلة لكان لدينا مليون فكرة وهذا شيء ضخم

ان تقديرنا لعدد المخطوطات هو ، بالطبع ، تقدير غير دقيق تماماً ، والعاملون في حقل التحقيق ونشر الكتب مختلفون في عدد المخطوطات العربية الباقية ، لكن هذا العدد لا ينقص عن المليونين ، وليس بمقدور أحد حتى الآن أن يحدده تحديداً مطابقاً أو ملاصقاً للواقع ، لأن هذه المخطوطات لم تفهرس جميعاً ، فهناك الكثير من مكتبات العالم لم تفهرس فيها المخطوطات العربية ، وهناك مكتبات المساجد والأديرة والمكتبات الخاصه التي تضم مخطوطات عربيه لا يعرف عددها ، لذلك فالتقدير يفتقر الى الاحصاء ، وهو بالتالي يستدعي القيام بمثل هذا الاحصاء الشامل ، تنفذه أجهزة متمكنة على صعيدي الكفاءة والامكانيات

وأما نسبة ما طبع من مخطوطات عربية فلم تتعد « جزءاً من عشر مجموعه » كما يقول البعض ، وهي على قول البعض الآخر : « ضئيلة جداً بالقياس الى عدد المخطوطات » ٠

والحقيقة أن الحديث في هذا المجال لا يمكن أن يؤتي ثماراً . لأن المخطوطات مجهولة العدد ، وكذلك المطبوعات ، فكما أن التقصير والاهمال حاصلان في احصاء المخطوطات فهما أيضاً حاصلان في احصاء المطبوعات

ومع ما لفهرسة المخطوطات من أهمية بالغة في تحديد حجم تلك المخطوطات وفي تحديد أماكنها وفي تسهيل عمل المحققين . وفي جنب نشر مخطوطات لا تستند الى جميع نسخها ومع ما لفهرسة المطبوعات من دور فعال في معرفة المخطوطات المطبوعة ، تجنباً لتكرار نشر المخطوطات غير مرة وخاصة اذا كان النشر متسلماً بالذوق والأمانة ومتبعاً أصول التحقيق وقواعد النشر ، فان عملية احياء التراث يجب أن تستمر ، والكنوز الدفينة يجب أن ترى النور دون أن يقف عدم فهرسة المخطوطات والمطبوعات عائقاً مانعاً أمام المحققين ، بالرغم من المتاعب والمحاذير ٠ ولو كانت للعرب خطة تتسم بالمنهجية والتنسيق المتكامل لوضعوا سلم أولويات للوسائل الواجب اعتمادها توصلاً الى نشر التراث العربي المخطوط ، فبدووا بفهرسة المخطوطات العربية فهرسه مركزية بمعنى أن هذه الفهرسة تزود المحقق بجميع المعلومات التفصيلية الخاصة بكل مخطوطه (عنوان المخطوطه ، اسم المؤلف ، عدد نسخ المخطوطه ، أماكن وجود كل منها ، أرقام تصنيفها ، اسم ناسخ كل منها ، تاريخ النسخ ٠٠٠) تلي ذلك فهرسة المخطوطات العربية المطبوعة فهرسة مركزية أيضاً تزود المحقق بالمعلومات الكافية عن كل مخطوطة مطبوعة (اسم المحقق او المحققين ، مكان وتاريخ الطبع ، رقم الطبعة ٠) ٠

وهكذا لا يقدم المحقق على تحقيق المخطوط اذا عرف أن غيره سبقه الى تحقيقه



تحقيقاً علمياً أو اذا عرف أيضاً أن هناك نسخاً خطية أخرى للمخطوط غير تلك التي يعرفها أو هي بين يديه • وبهذا ، لاتظهر كتب محققة غير مرة وفي غير بلد عربي أو أجنبي ، ولا يهدر الجهد والوقت سدى ، كذلك ، لا يضطر المحقق الى أن يعيد تحقيق الكتاب مرة ثانية اذا فوجىء بظهور نسخ خطية اضافية على جانب كبير من الأهمية ، وان حدث ذلك فسيكون نادراً بفضل توفر الفهرسة المركزية للمخطوطات العربية التي من شأنها ارشاده الى أماكن جميع النسخ ، باستثناء النسخ التي يملكها أفراد يسكتون عن ذكرها ، ولا تظهر الا تحت ظروف وسوانح •

ان نشر المخطوطات لا يمكن أن يكون علمياً وموضع ثقة الا اذا اعتمد المحقق الأصول والقواعد المتبعة في التحقيق والنشر• لأن استبدال حروف المطبعة بحروف الناسخ لا يعني اطلاقاً أن الناشر كان أميناً على نص المؤلف ، ويبدو وهم الناشر في ذلك من خلال ما يمكن أن يقحمه الناسخ من كلام دخيل على نص المؤلف أو من خلال ما يسقطه من كلام المؤلف أو من خلال ما يشوهه الناسخ من كلمات كان يقرؤها على غير حقيقتها أو كأن يستبدل أخرى بها ظناً منه أنه يحسّن النص ، أو تعمداً منه في الاساءة الى النص تبعاً لموقفه من المؤلف في الايجاب أو السلب •

أما تاريخ بدء التحقيق عند العرب فاختلف الباحثون في تحديده ، ويغلب الظن أن تكون محاولاته الأولى قد بدأت في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر أو العشرين • ويبدو أن اختلافهم مآله الى تباين نظريتهم الى مفهومهم لمعنى النشر أو التحقيق • فاذا انحصر معنى النشر في تحويل مخطوط الى مطبوع ، فزمن نشر المخطوطات من هذه الزاوية لازم ظهور الطباعة العربية في المشرق العربي (أول مطبعة عربية ظهرت في حلب سنة ١٧٠٢م• وفي لبنان سنة ١٧٣٣ م • وفي مصر سنة ١٨٢١م • وفي العراق وفلسطين سنة ١٨٣٠ م •) واذا كان النشر يعني تصحيح الأخطاء الاملائية وشرح الغوامض من المعاني واعتماد النسخة الواحدة لمخطوط متعدد النسخات فزمن نشر التراث العربي يعود الى القرن التاسع عشر ، واذا كان المقصود اتباع القواعد العلمية الدقيقة في التحقيق، كما عرفها الغرب ومعظم المستشرقين وبعض المحققين العرب فزمن النشر يكون منذ أوائل هذا القرن •

وأما عملية طبع الكتب قبل هذا القرن ، فلا تستحق تسميتها «محاولات نشر أو تحقيق»، لأنها في الواقع تفتقر الى الحد الأدنى من أصول النشر ، وما طبع قبل هذا القرن هو بحاجة الى تحقيق ، وهو ، مع ذلك ، يعد خطوة لا مفر منها لأي تراث ، ولا شك في أن حافز تلك الخطوة وما أعقبها من محاولات نشر كان ظهور الطباعة •

وحركة احياء التراث العربي المبنية على أسس ومبادىء علمية بدأت بفهرسة الكثير من المخطوطات العربية على أيد لبنانية ، كما بدأت بتحقيق ونشر بعض هذه المخطوطات على أيد لبنانية أيضاً، ومن أبرز من عمل على نشر التراث العربي نشراً علمياً موثقاً الأب لويس شيخو الذي حقق



على سبيل المثال : « تهذيب الألفاظ » لابن السكيت ، « والبلغة في شذور اللغة »و«حماسة البحتري » و « شرح ديوان النخساء » • ومن البارزين أيضاً الأب أنطون صالحاني الذي نشر كتاب « تاريخ مختصر الدول » لابن العبري ، و « ديوان الأخطل » وغيرهما من النفائس العربية القديمة • ومن الذين صرفوا حياتهم لاحياء العربية ونصرة تراثها الأب انستاس ماري الكرملي الذي ولد في بكفيا بلبنان ، وعاش في العراق حيث وهب نفسه لخدمة اللغة العربية وآدابها القديمة •

أما في مصر فيرجع الفضل في اتخاذ الخطوة الأولى في التحقيق والنشر الى أحمد زكي باشا الذي حقق كتاب « انساب الخيل » وكتاب «الاصنام »لابن الكلبي ، فكان عمله هذا فاتحة تقدم لجهة تقديم النص وضبطه والتعليق عليه وشرح غامضه والحاق الفهارس التحليلية به ، واستخدام علامات الترقيم الحديثة •

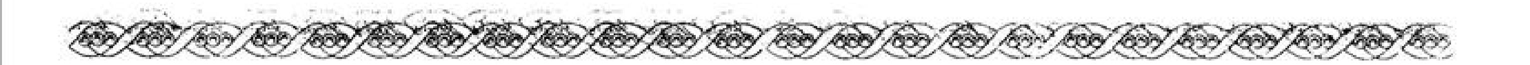
بعد ذلك توالى تحقيق الكتب التراثية في مختلف الأقطار العربية ، وخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان والكويت • وكان توالي ظهور الكتب المحققة على مستويين : مستوى أفراد ، ومستوى هيئات خاصة وعامة •

وهنا ، نشير الى أن مبادرة الباحثين الأفراد في مجال التحقيق كانت أسبق من مبادرة اللجان أو المجالس أو الهيئات الخاصة والعامة • وهذا الأمر أصبح مسلماً به في أكثر من مجال ، فرأينا أن معظم المخطوطات تحقق على صعيد أفراد ، حتى برزت أسماء كثيرة من المحققين ، لكن هذه الأسماء ما لبثت أن دخلت في اطار لجان ومجامع علمية ومجالس أدبية ، وهذا أمر طبيعي ، لكن الأسماء ظلت أكثر شهرة من الهيئات ، وارتبط تاريخ التحقيق بأسماء أعلام المحققين أكثر من ارتباطه بأسماء المجامع والمجالس واللجان والهيئات •

لكن هؤلاء المحققين لم يطبقوا أصول التحقيق العلمي تطبيقاً دقيقاً ، فقد تجاوزوا كثيراً من هذه الأصول على صعيدي النقد الداخلي والنقد الخارجي للمخطوط •

أما حركة التحقيق والنشر على مستوى الهيئات فقد تمثلت فيما قامت به دار الكتب المصرية من نشر أمهات الكتب العربية وموسوعات التراث • وتجدر الاشارة في هذا المجال الى أن هذه الدار أنشئت سنة ١٨٧٠ م • وتأسست المكتبة فيها سنة ١٨٧٦ م •

وفي مصر أيضاً أسهمت عدة هيئات بحركة احياء التراث ، فنشرت وزارة الثقافة (مركز تحقيق التراث) مخطوطات هامة ، وشارك المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية في هذه الحركة ، فأنشأ لجنة احياء التراث الاسلامي التي قامت بنشر عدد من كتب تراث الاسلام ، كما شاركت في عملية نشر المخطوطات لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ويضاف الى جميع هذه الهيئات المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة والمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وأخيراً معهد المخطوطات العربية الذي أنشأته جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤ ، وقد استهل هذا المعهد أعماله بوضع بطاقات للمخطوطات المنوى تصويرها ، وأعقب ذلك



تصوير المخطوطات في كل من سوريا ولبنان ومصر "عام ١٩٤٧ - وفي" العام التالي جرى تصويرها يقرب من ٣٠٠٠ مخطوط ، وفهرسة ١٥٠٠٠ "مخطوط من ١٧ مكتبة خارج الأقطار العربية ، واستمرت عمليات التصوير حتى أصبحت مكتبة معهد المخطوطات تضم ٢٥ألف مخطوط ميكروفيلم

ومن أطرف ما ذكر عن نشاط المعهد ازاء ما هو مطلوب ما قاله الدكتور عبدالوهاب أبو النور في مجلة « الدارة » السعودية (عدد١ سنة ٥ ص ١٩٦) : « وقد أنشيء المعهد منذ ما يزيد على ثلاثين عاما ، وتمكن من تصوير ما يقرب من ١٨ الف من المخطوطات، ورغم أن هذه حصيلة طيبة ، اذ يقف المعهد في الميدان وحده تقريباً، الا ان هذا العدد لايذكر بالمقارنه مع عدد المخطوطات العربية في العالم، وهو يقارب المليونين يرى غيره أن العدد يقارب الثلاثة ملايين) ، ولو استمر المعهد على هذا "المعدل فانه يحتاج لاتمام العمل كله الى أكثر من ثلاثة آلاف سنة .

وفي مجال ذكر الهيئات التي أسهمت في التحقيق والنشر المعهد العلمي الفرنسي بدمشق ووزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي السورية (احياء التراث القديم) ووزارة الاعلام العراقية ودائرة المطبوعات والنشر الكويتية وأخيراً الجامعات والمجامع العلمية العربية . لكن هذه الهيئات جميعها ما تزال مقصرة جداً عن الحد الأدنى المطلوب . لأن كتل المخطوطات الواجب تحقيقها تستدعي تجنيد طاقات هائلة وتستوجب النشاط المكثف وليس العمل المتراخي ، على الرغم مما نشرته من الكتب ومن مجلات تعنى بشؤون التحقيق والنشر .

أما دور النشر فقد قام تعاملها مع المخطوطات والمحققين ولا يزال قائماً على مبادىء تجارية في معظم الأحيان لعل أصدق ماذكر عن هذه الدور وعن أصحابها ماقالته الدكتورة بنت الشاطىء « وأكثر تراثنا الأدبي ماتزال ذخائر مخطوطاته مبعثرة في شتى أنحاء الدنيا وأكثر ما نشره الناشرون منه كان في طبعات تجارية سقيمة غير محققة ، يرفض المنهج اعتمادها أساساً للدرس ، وليست من الوثائق المعتمدة »

لكن هذه الدور لم تكن تنشر الكتب على مستوى واحد من التحقيق والتوثيق ، فثمة السمين ، وثمة الغث ، وهناك المحقق المشغول، وهناك السقيم التجاري المشحون بالأخطاء والتصحيف والتحريف

ولما شعر المحققون الغيارى على التراث أن نشر المخطوطات يتم على غير نهج موحد ، وان كثيراً من المحققين لا يعرفون تماماً أصول التحقيق ومبادئه فيقعون عن حسن نيه في أخطاء كثيرة غير جائزه بادروا الى وضع قواعد وأصول للتحقيق ، وهم يحذون في ذلك حذو المستشرقين الذين سبقوهم في نشر الكثير من أمهات الكتب العربية نشراً علميا دقيقا . وفيما يلي موجز لمحاولات وضع تلك القواعد والأصول

سنة ١٩٤٤ تحدث الدكتور محمد مندور بايجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية في مقالين ظهرا في مجلة الثقافة (العددان ٢٧٧ و ٢٨٠) ثم نشرهما في كتابه « **في الميزان الجديد** » .

سنة ١٩٤٩ أصدرت وزارة المعارف المصرية قراراً بتشكيل لجنة من العلماء لنشر كتاب « **الشفاء** » لابن سينا ، وقد رسمت هذه اللجنة منهج هذا النشر ، وأشرفت على تنفيذه .

سنة ١٩٥١ كلف المجمع العلمي العربي بدمشق لجنة من العلماء ، لوضع قواعد عامة تتبع في تحقيق مجلدات تاريخ ابن عساكر .

سنة ١٩٥٣ نشر الدكتور عبدالمنعم ماجد كتابه « **مقدمة لدراسة التاريخ الاسلامي** » عقد فيه فصلا عن تحقيق النص القديم .

سنة ١٩٥٤ نشر الأستاذ عبدالسلام محمد هارون كتيبا يقع في ٩٣ صفحة دون نماذج الخط والفهارس ، وهو بعنوان : « **تحقيق النصوص ونشرها** » قال فيه مؤلفه أنه «ثمرة كفاح طويل وجهاد صادق ، وتجارب طال عليها المدى في نشر النصوص القديمة » .

سنة ١٩٥٥ نشر الدكتور صلاح الدين المنجد مقالا عن « **قواعد تحقيق المخطوطات** » في مجلة معهد المخطوطات العربية (مجلد ٢ جزء ٢ سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ ـ ٣٣٧) ثم ظهر هذا المقال في كتيب مستقل مؤلف من ٣٠ صفحة .

سنة ١٩٦٩ قام الدكتور محمد حمدي البكري باعداد ونشر محاضرات المستشرق براجستراسر الذي ألقاها بجامعة القاهرة خلال فترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ بعنوان « **أصول نقد النصوص ونشر الكتب** » .

سنة ١٩٧٠ عالج الدكتور علي جواد الطاهر مبادىء التحقيق في كتابه « **منهج البحث الأدبي** » .

سنة ١٩٧١ تناولت الدكتورة بنت الشاطىء مبادىء التحقيق في كتابها « **مقدمة في المنهج** » .

سنة ١٩٧٢ عقد الدكتور شوقي ضيف فصلا عن توثيق النصوص وتحقيقها في كتابه « **البحث الأدبي** » .

سنة ١٩٧٢ عقد الدكتور نور الدين عتر فصلا عن التحقيق في كتابه « **منهج النقد في علوم الحديث** » .

سنة ١٩٧٤ نشر محمد علي الحسيني ضمن كتابه « **دراسات وتحقيقات** » أمالي المرحوم الدكتور مصطفى جواد في أصول التحقيق .

سنة ١٩٧٥ نشر الدكتوران نوري حمودي القيسي وسامي مكي العاني كتابهما ، وهو بعنوان « **منهج تحقيق النصوص ونشرها** » .



سنة ١٩٧٧ عقد الدكتور عبدالرحمن عميرة باباً لتحقيق المخطوطات في كتابه «**أضواء على البحث والمصادر**» .

سنة ١٩٧٧ نشر الدكتور محمد طه الحاجري مقالا في مجلة « عالم الفكر » الكويتية (مجلد ٨ ، عدد ١) بعنوان « **تحقيق التراث: تاريخاً ومنهجاً** » .

سنة ١٩٧٩ نشر أحمد الجندي مقالا في « المجلة العربية » السعودية ، بعنوان « **تحقيق التراث** » .

سنة ١٩٧٩ نشر الدكتور عبدالوهاب أبو النور مقالا في مجلة « الدارة » السعودية عدد ١ سنة ٥ بعنوان « **قضية التراث** » .

سنة ١٩٨٠ ألقى الدكتور حسين نصار بحثاً بعنوان « **منهج تحقيق التراث العربي وقواعد نشره** » في الندوة الأولى عن التراث التي عقدت في القاهرة .

سنة ١٩٨٢ نشر الدكتور بشار عواد معروف كتيباً بعنوان « **ضبط النص والتعليق عليه** » .

سنة ١٩٨٢ نشر الدكتور عبدالهادي الفضلي كتاباً بعنوان « **تحقيق التراث** » نشرته مكتبة العلم بجدة ، السعودية .

وأخيراً يجب أن نشير الى أن المستشرقين بلاشير وسوفاجيه أخرجا كتيباً بالفرنسية بعنوان « **قواعد لنشر النصوص وترجمتها** » وذلك سنة ١٩٤٥ ولم يترجم الى العربية حتى اليوم مع أنه مخصص للمخطوطات العربية بالذات .

وقد كان لي نصيب متواضع في هذا المجال ، اذ وضعت كتاباً سنة ١٩٨١ بعنوان «**المخطوطات العربية : تاريخها وأصول تحقيقها**» يقع في ٦٢٠ صفحة وهو قيد الطبع حالياً .

ان جميع هذه المحاولات الدائبة لوضع مبادىء وقواعد للتحقيق لم تتوصل الى خلق تيار ضاغط على جميع المحققين ليجروا في مجراه ، اذ أن نشر المخطوطات لا يزال يتم حالياً وفق ما يرتئيه كل محقق ، فالاختلاف في المنهج بين محقق ومحقق قائم ، والجدية والجلَد والتروي والتجرد والتقصي والحذر والشك والتدقيق والتثبت والتمكن من اللغة في مختلف علومها ، والاطلاع الواسع العميق ، وسائر الصفات الواجب توفرها في المحقق تتفاوت بين المحققين ، ويتفاوت بالتالي مستوى التحقيق بين كتاب وآخر ، وحتى في الكتاب الواحد اذا حققه أكثر من محقق .

ان وضع قواعد التحقيق وأساليب النشر يعني العمل على انشاء علم التحقيق واعطائه الاستقلالية المميزة له عن سائر العلوم مع استمرار خاصيته في الارتباط الوثيق بتلك العلوم .



وتوضيحاً لهذا العلم ، نورد التحديد العام المتواضع عليه بين جمهور المحققين فنقول : ان التحقيق علم وفن يراد بهما اخراج النص المراد نشره كما وضعه مؤلفه تماماً وارتضاه لنفسه نهائياً ، دون التعليقات والشروح المثبتة على هوامش النص ٠ والكتاب المحقق : هو الذي صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب اليه ، وكان متنه مطابقاً للصورة التي تركها مؤلفه أو أقرب ما يكون اليها (Constitus textus) .

ولا يخفى أن بلوغ جميع هذه الغايات أو الحقائق يتطلب الكثير من المعارف والخبرات، ويستوجب تعمقاً وتفهماً دقيقين لمبادىء التحقيق وأصول النشر ، فعسى المحققين يتسلحون بكل ذلك ، لينقلوا الى العالم العربي والعالم كله ذخائر التراث العربي بأمانة وموضوعية يفرضهما العلم والحق ٠

بيروت في ١٠/١٠/١٩٨٤

د٠ جورج ميخائيل كرباج

أستاذ الأدب العربي في الجامعة اللبنانية